

والجلس المثل أن يكلف المخالف بإزالة أسباب المخالفة في المدة التي يحددها له وإلا قام المجلس بالإزالة على نفقة المخالف مع تحصيل النفقات بالطريق الإداري .

ويجوز التصالح في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام المادتين الأولى والرابعة ، وتنقض الدعوى العمومية تجاه المخالفين بدفع مبلغ خمسة وعشرين قرشا بالنسبة للسارة وتحسين قرشا بالنسبة لغيرهم من المخالفين وذلك خلال ٤٨ ساعة من وقت تحرير محضر المخالفة .

مادة ١٠ - تسرى أحكام هذا القانون في المدن كما تسرى في القرى التي يصدر بتحديد قرار من المحافظ المختص ولا يكون هذا القرار نافذا إلا بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

مادة ١١ - يلغى القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٤٧ بتسوير الأراضي الفضاء والمحافظة على نظافتها، والقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٣ بشأن نظافة الميادين والطرق والشوارع وما إليها وتنظيم عملية جمع ونقل القمامة ، والقوانين المعدلة لها كما يلغى كل نص يخالف لأحكام هذا القانون .

مادة ١٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ونويزر الإسكان والمراقق إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذه .

يسم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ جمادى الأولى سنة ١٣٨٧ (٢٩ أغسطس سنة ١٩٦٧) جمال عبد الناصر

قانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٧

بتصفية بورصة البضاعة الحاضرة للأقطان وبذرة القطن
(بورصة مينا البصل)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تصفى بورصة البضاعة الحاضرة للأقطان وبذرة القطن (بورصة مينا البصل) وتولى التصفية لجنة تشكل بقرار من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ويؤول فائض التصفية إلى الخزنة العامة .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، وعلى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

يسم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ جمادى الأولى سنة ١٣٨٧ (٢٩ أغسطس سنة ١٩٦٧) جمال عبد الناصر

(ج) غسل الحيوانات والعربات والمركبات إلا في الحظائر والأماكن المدة لهذا الغرض .

(د) مرور قطع من الماشية أو الحيوانات في غير الطرق والشوارع التي يحددها المجلس المحلي ، ويعتبر قطعاً ما زاد عدده على ثلاثة .

مادة ٥ - يجب على أصحاب المقارن المائية في الأماكن التي لا توجد بها شبكة للجاري أن ينشئوا وسائل صرف صحيحة لتخلفات دورات المياه وفقاً للاشتراطات التي تحددها اللائحة التنفيذية وفي الأماكن التي توافق عليها الجهة المختصة وتلك الجهة في حالة المخالفة تصحيح أو إنشاء تلك الوسائل على نفقة المالك وفقاً للأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية .

وعلى أصحاب الأماكن التي توجد بها خزانات لدورات المياه أن يقوموا بتزجها فور امتلائها وذلك في الأوقات التي يحددها المجلس المحلي . والمجلس المحلي من تلقاء نفسه أو بناء على طلب المتأخر أن يقوم بهذا الإجراء على نفقة المالك ، وتحصل المصاريف بالطريق الإداري

وفي جميع الأحوال يجب أن تتوافق في عملية التزج ونقل المتخلفات وتقرينها وفي القائمين بها الاشتراطات التي يصدرها قرار من المجلس المحلي .

مادة ٦ - لا يجوز ممارسة حرفة جمع المتخلفات أو تزج الخزانات إلا بعد الحصول على الترخيص اللازم من المجلس المحلي وفقاً للشروط والقواعد التي يصدرها قرار من المجلس .

مادة ٧ - على كل مالك لأرض فضاء أو تحربة يرى المجلس المحلي أن في وجودها بدون تسوير ضرراً بالصحة أو إخلالاً بمظهر المدينة أو القرية أو نظافتها أو روائها ، أن يقوم بتسويرها في الميعاد الذي يحدده وفقاً للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية ، فإذا تراخى المالك في القيام بالتسوير في الميعاد المحدد رغم إعلانه به جاز للمجلس المحلي أن يقوم بتسويرها على نفقة المالك على أن يجري تحصيل هذه النفقات بالطريق الإداري .

مادة ٨ - يجوز للمجالس المحلية فرض رسم اجباري يؤديه شاغلو المقارن المبنية بما لا يجاوز ٢٪ من القيمة الاجبارية ، وتخصص حصيلة هذا الرسم لشؤون النظافة العامة .

وينشأ في كل مجلس محلي يفرض فيه هذا الرسم صندوق للنظافة تودع فيه حصيلة هذا الرسم وحصيلة التصالح المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة التاسعة وكذلك الاعتمادات التي تدرج في ميزانية المجلس للصرف منها على أعمال النظافة .

مادة ٩ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب مرتكب أية مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المتخذة له بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تزيد على خمسة جنيهات .